The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
EISSN: 2959-4820
Volume 1, Issue 3, July-September 2023, Page No: 38-55
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2023: 3.733 ISI 2023: 0.383

تطوير معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من المعاهد التقنية العليا

أ. محمد حسين عمر اشميلة[1*]، د. طارق أحمد محمد العاتي[2]
[1] قسم التقنيات الهندسية الكهربائية، المعهد العالي للتقنيات الهندسية، زليتن، ليبيا
[2] قسم التقنيات الهندسية المدنية، المعهد العالي للتقنيات الهندسية، زليتن، ليبيا

Develop Standards to Ensure Quality Assurance of the Educational Programs and Services provided by the High Technical Institutions

Mohamed Hussein Omar Eshmaila[1 *], Tarek Ahmed Mohamed Alaati[2]
[1] The Electrical Engineering Techniques, The High Institute of Engineering Techniques, Zliten, Libya
[2] The Civil Engineering Techniques, he High Institute of Engineering Techniques, Zliten, Libya

*Corresponding author m_eshamela@yahoo.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-06-01 تاريخ القبول: 2023-07-12 تاريخ النشر: 2023-07-18

الملخص

هدفت الدراسة إلى وضع معايير التي يمكن الحكم بها على ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا، وتحديد درجة تطبيق معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة تكونت من ثمانية معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا. خلصت نتائج الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: اقتراح ثمانية معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا تتمثل في (الإدارة والتنظيم، الإمكانات والتجهيزات، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، المناهج والخطط الدراسية، البحث العلمي وتنمية المجتمع، البيئة الداعمة، سوق العمل، الشراكات المجتمعية)، وبلغت درجة تطبيق معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا بمدينة زليتن (53%)، ومعيار البيئة الداعمة جاء أكبر المعايير تطبيقاً لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية بواقع (67%)، ومعيار البحث العلمي وتنمية المجتمع جاء أقل المعايير تطبيقاً لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية بواقع (43%)، وأن أغلب المعايير جاءت بتقدير عام متوسط التطبيق عدا المعيارين الشراكات المجتمعية والبحث العلمي وتنمية المجتمع بدرجة تطبيق (47%) و (43%) على التوالي، وأن بعض أفراد العينة هم المطلعين على القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي بنسبة (71%).

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة، المعايير، الأستاذ الأكاديمي، المعاهد التقنية العليا.

Abstract:

The study aimed to develop standards for assessing the quality of educational programs and services provided by higher technical institutes, and to determine the

degree of implementation of these standards from the perspective of faculty members point view. The study used an analytical descriptive approach, and an eight-criteria questionnaire was designed to ensure the quality of educational programs and services provided by higher technical institutes.
The study's results showed that eight standards are proposed to ensure the quality of educational programs and services provided by higher technical institutes, including management and organization, facilities and equipment, professional development of faculty members, curricula and study plans, scientific research and community development, supportive environment, job market, and community partnerships. The degree of implementation of these standards of Zliten higher technical institutes were found to be 53%. The supportive environment standard had the highest application rate among the quality assurance standards, with a rate of 67%, while the scientific research and community development standard had the lowest application rate, with a rate of 43%.
Most of the standards had a moderate level of application, except for the community partnerships and scientific research and community development standards, which had an application rate of 47% and 43%, respectively. Additionally, and some of only of respondents only were aware of the laws and regulations related to universities, higher institutes, and academic staff with rate of (71%).

Keywords: Quality Assurance, Academic Staff, The Higher Technical Institutions.

مقدمة:

تسعى العديد من المؤسسات إلى تحسين أدائها من خلال تبني المداخل الإدارية الحديثة، ومنها مدخل إدارة الجودة. وتعد الجودة واحدة من أهم الأساليب الحديثة التي تساعد على تحسين نوعية التعليم والتدريب وتطوير أداء المؤسسات في العصر الحالي، الذي يعرف بعصر الجودة. وباتت الجودة ضرورة ملحة لا يمكن تجاهلها، ولا تعد خياراً للمؤسسات التعليمية، بل أصبحت مفتاحاً لنجاحهم واستمراريتهم في الحياة المعاصرة. فعلى الرغم من أن بعض المفكرين يعتبرون هذا العصر عصر الجودة، إلا أن اتباع معايير الجودة أصبحت ضرورة ملحة لأي مؤسسة ترغب في البقاء في المنافسة، وتقديم خدمات تعليمية عالية الجودة. وبالتالي، فإن تبني مدخل إدارة الجودة يمثل إحدى الخطوات الرئيسية التي يمكن للمؤسسات التعليمية اتخاذها لتحسين أدائها والارتقاء بمستوى خدماتها التعليمية والتدريبية (بن حكومة، 2020، ص16).

لقد شهد الاهتمام بتطبيق الجودة الشاملة ارتفاعاً في الآونة الأخيرة، ويعتبر ذلك الاهتمام أساساً للإدارات الناجحة التي تسعى للحفاظ على التطور العلمي والتحديث في مجال التعليم التقني. ويتطلب تطبيق الجودة الشاملة استخدام أساليب متقدمة يتم من خلالها تحسين وتطوير المنظومة التعليمية بتطوير معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا (العبادي وآخرون، 2019، ص32).

وفي ضوء المنافسة الشديدة الذي يشهدها العالم اليوم بين كبرى المؤسسات العالمية، فإن مؤسسات التعليم العالي تضطر إلى المنافسة أيضاً، ولذلك تسعى إداراتها جاهدة إلى تحسين جودة مخرجاتها التعليمية. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تطبيق معايير لضمان جودة المخرجات، والتي تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في تحسين تنافسية هذه المؤسسات في السوق. (راضي، 2021، ص55).

ولعل مؤسسات التعليم العالي هي الاولى بتطبيق الجودة وتحقيق شروطها ومعاييرها؛ اذ بات البحث عن جودة التعليم أحد أهم المعايير التي تدفع الطلبة الى الإقبال على مؤسسات التعليم التقني والدراسة فيها، لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في تطوير معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا.

مشكلة الراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما درجة تطبيق معايير ضمان جودة البرامج التعليمية الخدمات المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا بزليتن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟ ويتفرع من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المعايير التي يمكن الحكم بها على ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا؟
- ما درجة تطبيق المعايير (الإدارة والتنظيم، الإمكانات والتجهيزات، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، المناهج والخطط الدراسية، البحث العلمي وتنمية المجتمع، البيئة الداعمة، سوق العمل، الشراكات المجتمعية) في المعاهد التقنية العلية بمدينة زليتن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما هي الأهمية النسبية لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- وضع معايير التي يمكن الحكم بها على ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا؟
- تحديد درجة تطبيق معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- التعرف على الأهمية النسبية لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة من أهمية التعليم التقني ودوره الحيوي في توفير فرص العمل في الصناعات المتطورة والمرتبطة بالتكنولوجيا، مما يساعد في تحسين جودة المعيشة ورفع المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع.
- تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي تتناوله وهو الجودة الذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع.
- تعريف المسؤولين العاملين بالمعاهد التقنية العليا بمواطن الضعف والقصور في معايير الجودة والعمل على معالجتها وتصحيحها والوقاية منها.
- وضع آليات ووسائل مقترحه تدعم جهود التغيير والتطوير في المعاهد التقنية العليا وتسهم في تفعيل السياسات التي يمكن أن تتبعها المعاهد لنشر ثقافة الجودة والاعتماد.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة التي أثْرَتْ الدراسة في جانبها النظري، بالإضافة إلى الاستبانة التي تم إعدادها وتطويرها للحصول على البيانات المطلوبة ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** 2023
- **الحدود المكانية:** المعاهد التقنية العليا بمدينة زليتن.
- **الحدود البشرية:** أعضاء هيئة التدريس العاملين بالمعاهد التقنية العليا بمدينة زليتن.

مصطلحات الدراسة:

1. **ضمان الجودة Quality Assurance**: هي كل السياسات والعمليات الموجهة نحو توفير كل ما يساعد على تحقيق الجودة والمحافظة عليها، والارتقاء بها، وأنها النشاطات المحددة مسبقاً لإعطاء الثقة المناسبة بأن المؤسسة تحقق المتطلبات الخاصة بالجودة (شكوكاني، 2018، ص84).
2. **المعايير Standards**: هو المستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة بشأن درجة أو هدف معين يُراد الوصول إليه، وتحقيق قدر منشود من الجودة أو التميز (Allen, 202, p112).
3. **الأستاذ الأكاديمي:** هو الشخص الذي يعمل في مؤسسة تعليمية عالية ليقوم بتدريس المواد الأساسية والمتخصصة في مجالات التقنية والهندسة والعلوم المتعلقة بالتكنولوجيا، ويشارك في إعداد المناهج الدراسية والمساهمة في البرامج الأكاديمية وتطويرها وتحسينها لتلبية احتياجات الصناعة والمجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك في إجراء البحوث والتجارب العلمية والتقنية وتطوير الأنظمة والتقنيات الحديثة، ويساهم في نشر الثقافة التقنية وتعزيز الوعي العام بأهمية التكنولوجيا في الحياة اليومية. وبالتالي، فإن أعضاء هيئة التدريس يلعبون دوراً حاسماً في تأهيل الطلاب لسوق العمل وتطوير المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا والعلوم المتعلقة بها (كاث، 2018، ص134.
4. **المعاهد التقنية العليا:** هي مؤسسات تعليمية تقنية تتبع إدارة المعاهد التقنية العليا بوزارة التعليم التقني والفني والتي مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات دراسية أو ستة فصول دراسية في حدها الأدنى، وثمانية فصول دراسية في حدها الأعلى بعد إتمام مرحلة التعليم الثانوي (بن حكومة والحسناوي، 2022، ص114).

معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة في مؤسسات التعليم العالي

إن تحقيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بوجه عام والتعليم العالي التقني على وجه التحديد يتطلب توفير بيئة تعليمية مستدامة، وتعزيز الوعي بقضايا الجودة، وتطوير برامج تعليمية وأبحاث مستدامة، وتشجيع الابتكار والإبداع في مجال ضمان الجودة، وتعزيز الشراكات المجتمعية.

ففي دراسة سابقة قام بها الباحثان (بن حكومة والحسناوي، 2022) تناولا فيها مؤشرات التنمية المستدامة في الكليات التقنية بليبيا، قدما فيها تصوراً لاستدامة الكليات التقنية متمثلاً في ثمانية مرتكزات أو معايير وهي: (الإدارة والتنظيم - المناهج والخطط الدراسية - النمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس - البحث العلمي وتنمية المجتمع - الإمكانات والتجهيزات - المجال التقني - سوق العمل - البيئة) تغطي (60) مؤشراً (بن حكومة والحسناوي، 2022، ص ص-117-121).

وفي دراسة سابقة أخرى للباحث (Benny, 2021) تناول فيها نموذج آخر لاستدامة الجامعات تمثلت في ستة معايير وهي (الإدارة والتنظيم المستدام - المناهج والخطط الدراسية - النمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس - البحث العلمي – التعليم والتثقيف - والبيئة) تغطي 56 مؤشراً (Benny, 2021, p201).

وقد استقرت الدراسة الحالية إلى اقتراح ثمانية معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من المعاهد التقنية العليا جمعت بين العديد من التصورات لاستدامة الكليات والمعاهد التقنية العليا تمثلت في ثمانية معايير (الإدارة والتنظيم، الإمكانات والتجهيزات، النمو المهني لعضو هيئة التدريس، المناهج والخطط الدراسية، البحث العلمي، البيئة الداعمة، سوق العمل، والشراكات المجتمعية) تغطي (50) مؤشراً والتي سيتم تناولها على قدر من التفصيل.

أولاً: الإدارة والتنظيم:

إن دور الإدارة والتنظيم في مؤسسات التعليم العالي هو أساسي وحيوي لتحقيق الأهداف الرئيسية للتعليم العالي، ويتضمن العديد من الوظائف والمسؤوليات، ومن بين هذه الوظائف (العميان، 2019، ص66):

1. **تحديد الرؤية والأهداف**: يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي تحديد الرؤية والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وتحديد خطط العمل وتوزيع الموارد والجهود بشكل مناسب لتحقيق هذه الأهداف.
2. **إدارة الموارد المالية والبشرية**: يتطلب دور الإدارة في مؤسسات التعليم العالي إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية، وتخصيص الموارد بشكل مناسب لتحقيق الأهداف المحددة.
3. **تحسين جودة التعليم والتعلم**: يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي تحسين جودة التعليم والتعلم، وتطوير البرامج الأكاديمية والبنية التحتية والتكنولوجيا المستخدمة في التعليم.
4. **تعزيز البحث العلمي**: يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي تعزيز البحث العلمي وتوفير الدعم اللازم للباحثين، وتشجيع البحث في المجالات الحيوية والمهمة.
5. **التسويق والاتصالات**: يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي تطوير خطط تسويقية فعالة لجذب الطلاب والموظفين والشركاء والمانحين، كما يجب أن تكون لدى المديرين والإداريين مهارات اتصال فعالة للتعامل مع جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.
6. **الالتزام بالمعايير الأخلاقية**: يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، والعمل بنزاهة وشفافية والتحلي بالاحترام والتعاون مع الجميع.

وبشكل عام، يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي أن تكون ملتزمة بتحقيق الأهداف الرئيسية للتعليم العالي، وتحديد الأولويات واتخاذ القرارات الحكيمة لتحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفعالية. كما يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي أن تعمل بشكل تعاوني وفعال مع الأكاديميين والطلاب والموظفين والمجتمع المحلي والحكومي لتحقيق الأهداف المحددة، وتحرص على توفير بيئة تعليمية تشجع على التنوع والانفتاح والتحلي بالاحترام والتعايش السلمي (Allan, 2018, P204).

كما يجب على الإدارة العمل على تطوير الأفكار الجديدة والتكنولوجيا المبتكرة لتحسين جودة التعليم والتعلم، وتبني مبادئ الاستدامة وتحرص على توفير بيئة صحية وآمنة للطلاب والموظفين. وفي النهاية، يجب على الإدارة في مؤسسات التعليم العالي أن تكون قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرة في مجال التعليم العالي، واتخاذ القرارات الحكيمة والمناسبة لتحقيق الأهداف المحددة.

ثانياً: الإمكانيات والتجهيزات

تلعب الإمكانيات والتجهيزات دوراً حيوياً في تطوير جودة التعليم بمؤسسات التعليم التقني والفني المهني، حيث يتطلب التعليم التقني توفير بنية تحتية وموارد تقنية متطورة وحديثة لتدعيم العملية التعليمية وتمكين الطلاب والمتعلمين من المهارات والمعرفة اللازمة لمواجهة التحديات الصناعية والتقنية المتغيرة. وتشمل الإمكانيات والتجهيزات الرئيسية في مؤسسات التعليم التقني ما يلي (Naguyen, 2020, p177):

1. **البنية التحتية:** يجب توفير بنية تحتية متطورة ومناسبة للتعليم التقني، تشمل الورش والمختبرات والفصول الدراسية والمرافق الحديثة وغيرها.
2. **التجهيزات التقنية**: يجب توفير التجهيزات التقنية الحديثة والمتطورة، مثل الحواسيب والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتعلم الإلكتروني والأجهزة الأخرى.
3. **الموارد البشرية**: يجب توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في التعليم التقني والتدريب المهني، وتشمل ذلك الأساتذة والمدربين والمشرفين والمستشارين.
4. **العلاقات الخارجية**: يجب إقامة علاقات تعاونية مع مؤسسات التعليم الأخرى والشركات والمؤسسات الحكومية وغيرها، وتبادل الخبرات والمعرفة والتجارب والموارد.
5. **الأبحاث والتطوير**: يجب دعم الأبحاث والتطوير والتحديث المستمر للبرامج الأكاديمية والتقنيات المستخدمة في التعليم والتدريب المهني.
6. **الخدمات الطلابية**: يجب توفير الخدمات الطلابية التي تدعم التعليم التقني والتدريب المهني، وتشمل ذلك الاستشارات الأكاديمية والتوجيه الوظيفي والنفسي والاجتماعي والصحي وغيرها.

ويتعين على مؤسسات التعليم التقني أن توفر بيئة تعليمية تشجع على التفاعل والتعاون والإبداع والتحلي بالاحترام والتعاون، بما يتماشى مع الاحتياجات والتطلعات المتغيرة للطلاب والمتعلمين والمجتمع في المجمل. ويجب أن تكون هذه الإمكانيات والتجهيزات متاحة للجميع وفي جميع المستويات، وتتماشى مع متطلبات سوق العمل وانتقالات التكنولوجيا والابتكارات الحديثة.

وبشكل عام، يمكن القول إن الإمكانيات والتجهيزات الحديثة والمتطورة تلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة التعليم وتعزيز الإنتاجية في مؤسسات التعليم التقني؛ حيث تساعد في تطوير مهارات الطلاب والمتعلمين وتمكينهم من التعلم الإلكتروني والتفاعل مع التكنولوجيا والابتكارات الحديثة، وتمكينهم من مواجهة التحديات الصناعية والتقنية المتغيرة وتحديات سوق العمل. لذلك، يجب على مؤسسات التعليم التقني التركيز على تطوير الإمكانيات والتجهيزات وتحديثها باستمرار لتلبية احتياجات الطلاب والمتعلمين والمجتمع في المجمل.

ثالثاً: النمو المهني والتقني لعضو هيئة التدريس:

يلعب النمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس دوراً مهماً في تحقيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، حيث يساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير الفرص للتطوير والابتكار في مجال الجود التعليمية. ومن بين الأدوار الرئيسية للنمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي (بن حكومة، 2022، ص122):

1. **تحسين جودة التعليم**: يمكن للنمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس أن يساعد على تحسين جودة التعليم وتطوير البرامج والمناهج التعليمية التي تركز على الممارسات المستدامة والحلول الابتكارية للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
2. **توفير الفرص للتطوير والابتكار**: يمكن للنمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس أن يساعد على توفير الفرص للتطوير والابتكار في مجال التعليم التقني، من خلال توفير الأدوات والموارد اللازمة وتشجيع التعاون والشراكات في هذا المجال.
3. **تطوير البحث العلمي**: يمكن للنمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس أن يساعد على تطوير البحث العلمي، وتطوير الحلول الابتكارية للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتوجيهها للمجتمع.
4. **توفير الخبرة والمهارات**: يمكن للنمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس أن يساعد على توفير الخبرة والمهارات اللازمة للطلاب والمجتمع المحلي، من خلال توفير الفرص للتدريب والتعلم المستمر وتحسين الممارسات.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال تطوير برامج التدريب والتعليم وتوفير الدعم والموارد اللازمة للتعلم المستمر وتطوير الممارسات المستدامة. كما يمكن تحسين جودة التعليم والبحث العلمي في التعليم التقني من خلال تشجيع الابتكار والتعاون والشراكات بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي والدولي، تحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في ورش العمل والمؤتمرات والندوات والمنتديات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وتشجيعهم على نشر الأبحاث والمقالات والمنشورات العلمية في هذا المجال.

ويمكن أيضاً تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير مهاراتهم التدريسية والتقنية، واستخدام التقنيات الحديثة والأدوات التعليمية المبتكرة لتحسين جودة التعليم وتفعيل العملية التعليمية والتعلم المستمر.

رابعاً: المناهج والخطط الدراسية

تلعب المناهج والخطط الدراسية دوراً حيوياً في تحقيق جودة مؤسسات التعليم التقني؛ حيث تمثل هذه المناهج والخطط الدراسية الإرشادات الرئيسية للتدريس والتعلم وتحديد المعايير الأكاديمية والمهنية التي يجب توفيرها للطلاب والمتعلمين. ويشمل دور المناهج والخطط الدراسية في تحقيق جودة مؤسسات التعليم التقني ما يلي (Roger, 2021, p204):

1. **تحديد الأهداف التعليمية**: تساعد المناهج والخطط الدراسية في تحديد الأهداف التعليمية الرئيسية والمهارات والمعرفة التي يجب توفيرها للطلاب والمتعلمين، وهذا يساعد في تحديد مستوى الجودة المطلوب تحقيقه.
2. **تحديد المواضيع والمواد الدراسية**: تحدد المناهج والخطط الدراسية المواضيع والمواد الدراسية التي يجب تدريسها للطلاب والمتعلمين، وتضمن توفير التدريب اللازم لهم لتطوير المهارات اللازمة لمواجهة التحديات الصناعية والتقنية المتغيرة.
3. **تحديد طرق التدريس والتقييم**: تساعد المناهج والخطط الدراسية في تحديد الطرق المناسبة للتدريس والتعلم والتقييم، وتوفير الإرشادات اللازمة للأساتذة والمدربين لتطبيق هذه الطرق بفعالية.
4. **تحقيق التوافق مع احتياجات سوق العمل**: تساعد المناهج والخطط الدراسية في تحقيق التوافق مع احتياجات سوق العمل وتوفير المهارات المطلوبة لتلبية هذه الاحتياجات، وهذا يساعد في توفير فرص العمل للخريجين وتحسين فرص الحصول على وظائف جيدة ومرتبة.
5. **تحديد مستويات الجودة**: تساعد المناهج والخطط الدراسية في تحديد مستويات الجودة المطلوبة وتقديم إرشادات واضحة لتحقيق هذه المستويات.

ويتعين على مؤسسات التعليم التقني أن تحرص على تحديث المناهج والخطط الدراسية باستمرار لتلبية التطلعات والاحتياجات المتغيرة للطلاب والمتعلمين وسوق العمل، وتحقيق جودة التعليم في مؤسسات التعليم التقني. ويجب أن تتماشى هذه المناهج والخطط الدراسية مع المعايير الأكاديمية والمهنية المعتمدة عالميًا، وأن تكون مصممة بطريقة تضمن التفاعل والتعاون بين الأساتذة والمتخصصين في المؤسسة التعليمية وسوق العمل.

كما يجب أن توفر المؤسسات التعليمية التقنية أيضاً برامج تدريبية وورش عمل ومشاريع تطبيقية لتطوير المهارات العملية للطلاب والمتعلمين، وتساعد في تحويل المعرفة النظرية إلى خبرة ومهارات عملية قابلة للاستخدام في سوق العمل.

وبشكل عام، فإن تصميم المناهج والخطط الدراسية بطريقة فعّالة ومتوافقة مع احتياجات الطلاب والمتعلمين وسوق العمل يعد عاملاً مهماً في تحقيق جودة مؤسسات التعليم التقني وتحسين مستوى التعليم التقني والفني المقدم للطلاب والمتعلمين.

خامساً: البحث العلمي وتنمية المجتمع

يلعب البحث العلمي دوراً مهماً في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي. ويمكن توضيح دور البحث العلمي في ضمان جودة التعليم العالي على النحو التالي (Altbach, 2016, pp119-136):

1. **تحسين المناهج والخطط الدراسية**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحسين المناهج والخطط الدراسية في مؤسسات التعليم العالية، حيث يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحديد الموضوعات والمواد الدراسية التي يجب تغطيتها والمهارات والمعرفة اللازمة لتحسين جودة التعليم العالي.
2. **تطوير الأساليب التعليمية**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تطوير الأساليب التعليمية والحصول على نتائج أفضل في تعليم الطلاب وتحقيق أهداف التعلم، ولذلك فإن البحث العلمي يمكن أن يساعد في ضمان جودة التعليم العالي.
3. **تحسين مهارات الأساتذة والمدربين**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحسين مهارات الأساتذة والمدربين في المؤسسات التعليمية العالية؛ حيث يمكن للبحث العلمي أن يساعد في توفير التدريبات والورش العملية التي تحتاجها الأساتذة والمدربين لتحسين مهاراتهم.
4. **تحسين البنية التحتية للتعليم العالي**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحسين البنية التحتية للتعليم العالي؛ حيث يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحديد الاحتياجات الرئيسية للمؤسسات التعليمية العالية وتطوير البنية التحتية التي تلبي تلك الاحتياجات.

5. **تطوير سياسات ضمان الجودة**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تطوير سياسات ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية العالية؛ حيث يمكن للبحث العلمي أن يوفر المعلومات والأدلة اللازمة لتحديد أفضل الممارسات والسياسات التي يمكن تطبيقها لتحسين جودة التعليم العالي.
6. **تحسين مستوى البحث العلمي في المؤسسات التعليمية**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحسين مستوى البحث العلمي في المؤسسات التعليمية العالية؛ حيث يمكن للبحث العلمي أن يوفر الأدلة والمعلومات اللازمة لتحسين جودة البحث العلمي وتطويره في المؤسسات التعليمية العالية.
7. **تعزيز التنمية الاقتصادية**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في المجتمع، وذلك من خلال تطوير التكنولوجيا والابتكارات وتحسين الإنتاجية وخفض التكاليف وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة.
8. **تحسين الصحة والرفاهية**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحسين الصحة والرفاهية في المجتمع، وذلك من خلال تطوير علاجات وأدوية جديدة وتحسين الأساليب الطبية والوقائية وتطوير تقنيات العلاج المتقدمة.
9. **تحسين البيئة**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحسين البيئة في المجتمع، وذلك من خلال تطوير تقنيات الحفاظ على البيئة وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتحسين.
10. **تحسين الأمن والاستقرار**: يمكن للبحث العلمي أن يساعد في تحسين الأمن والاستقرار في المجتمع، وذلك من خلال تطوير تقنيات الأمن والدفاع وتحسين إدارة الكوارث والطوارئ

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبحث العلمي أن يساهم في تحديد المشكلات الحالية في التعليم العالي وتحديد الحلول المناسبة لتحسين جودة التعليم العالي، ويمكن أن يساعد في تطوير الكفاءات والمهارات اللازمة للطلاب وتحسين فرصهم في العمل.

ولا يمكن تحقيق جودة التعليم العالي دون البحث العلمي؛ حيث يتعين على المؤسسات التعليمية العالية الاعتماد على البحث العلمي في تطوير وتحسين المناهج والأساليب التعليمية وتحسين البنية التحتية وتطوير سياسات ضمان الجودة. لذلك، يمثل البحث العلمي عنصراً حيوياً في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي.

سادساً: البيئة الداعمة

تعني البيئة الداعمة المجموعة الشاملة من العوامل التي تؤثر على جودة التعليم في المؤسسات التعليمية، وتشمل العديد من الجوانب الحيوية والمؤثرة في تحسين جودة التعليم. ويمكن توضيح دور البيئة الداعمة في تحقيق ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني على النحو التالي (Aderson, 2018. P196):

1. **الدعم المؤسسي**: تلعب المؤسسات الداعمة دوراً حيوياً في توفير الدعم المؤسسي اللازم لمؤسسات التعليم العالي، ويمكن للدعم المؤسسي أن يشمل توفير الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لتحقيق أهداف الجودة.
2. **الثقافة التنظيمية**: تلعب الثقافة التنظيمية دوراً حيوياً في تحقيق ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني، حيث يجب أن تكون الثقافة التنظيمية موجهة نحو تحقيق أهداف الجودة وتطوير الجودة المستمرة.
3. **الأساتذة والمدربين**: يعد الأساتذة والمدربين عنصراً حيويا في تحقيق ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني، حيث يجب أن يكونوا مؤهلين ومدربين بشكل جيد لتحقيق أهداف الجودة.
4. **الطلاب**: يجب أن تكون البيئة الداعمة صديقة للطلاب وتساعدهم على تحقيق النجاح الأكاديمي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الدعم المالي والنفسي والاجتماعي للطلاب.
5. **التقنية والبنية التحتية**: يجب أن تكون المؤسسات التعليمية العالية مجهزة بالتكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لتحقيق أهداف الجودة.

6. **الشراكات والتعاون**: يجب أن تتعاون مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الأخرى والشركات والمجتمع المحلي والحكومات لتحقيق أهداف الجودة وتحسين جودة التعليم التقني.

يمكن القول إن البيئة الداعمة هي عنصر رئيسي في تحقيق ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني، حيث يمكن للبيئة الداعمة أن توفر الدعم والإرشاد والموارد اللازمة لتحسين جودة التعليم وتحقيق الأهداف المرجوة. وتشمل أهمية البيئة الداعمة أيضاً تشجيع المؤسسات التعليمية على تبني ممارسات جيدة وتعزيز ثقافة الجودة والتحسين المستمر للتعليم التقني.

ولتحقيق ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني، يجب على المراجعين العمل على تقييم جودة العملية التعليمية وتحديد المناطق التي يمكن تحسينها، وتوجيه المؤسسات التعليمية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين جودة التعليم. ويمكن للمراجعين أيضاً توفير الدعم والإرشاد للمؤسسات التعليمية لتحسين أدائها والوصول إلى مستويات أفضل في تقديم التعليم التقني. وبالتالي، يمكن القول إن البيئة الداعمة والمراجعة الفعالة تعتبران عاملين أساسيين لتحقيق ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني.

سابعاً: سوق العمل

يلعب التعليم التقني دوراً حيوياً في تحسين فرص العمل، وتمكين الطلاب من الحصول على وظائف ذات أجور عالية وفرص نمو مهني واعدة. وترتبط فعالية دور التعليم التقني في سوق العمل بمدى تأهيل الطلاب لتلبية احتياجات الصناعة والاقتصاد المحلي والعالمي. وفيما يلي، سنلقي نظرة على دور التعليم التقني في سوق العمل، وذلك بالاستناد إلى بعض المراجع:

يؤكد تقرير "The Future of Jobs" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن التعليم التقني يمثل جزءً أساسياً من استراتيجيات التشغيل والنمو المستدام، ويمكنه أن يلعب دوراً مهماً في مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتطوير مهارات العمال لتلبية احتياجات السوق. (World Economic Forum, 2023). وتشير Janice (2017: p212) إلى أن التعليم التقني يمكنه أن يحسن فرص العمل وزيادة الدخل في الدول النامية، وذلك بتوفير المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل وصناعة العمل. ويشير تقرير "Skills for a Changing World" الصادر عن منظمة اليونسكو إلى أن التعليم التقني يمكنه أن يعزز التشغيل وتحسين الدخل، وذلك من خلال تزويد الطلاب بالمهارات التقنية والمعرفية والسلوكية التي يحتاجونها لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية (Care, 2017: p69).

ويعد التعليم التقني أحد الوسائل الرئيسية لتوفير احتياجات السوق، حيث يقوم بتدريب الطلاب على المهارات والمعارف اللازمة للعمل في القطاعات التقنية والصناعية المختلفة. ومن خلال تقديم برامج ومناهج تعليمية تتناسب مع احتياجات سوق العمل، يمكن للتعليم التقني أن يلعب دوراً حيوياً في توفير العمالة المدربة والمؤهلة لتلبية احتياجات السوق.

وفيما يلي بعض الأمثلة على دور التعليم التقني في توفير احتياجات السوق (علي، 2019، ص27):

1. **تلبية احتياجات سوق العمل**: يساعد التعليم التقني في تأهيل العمالة للعمل في المجالات التقنية المختلفة وتلبية احتياجات سوق العمل في هذه المجالات، مما يساعد في تحسين فرص العمل وتوفير فرص عمل جديدة.
2. **تحسين مستوى الكفاءة والمهارات**: يعمل التعليم التقني على تحسين مستوى الكفاءة والمهارات لدى العمالة في المجالات التقنية والصناعية المختلفة، مما يساعد في تحسين جودة الإنتاجية وتطوير الصناعات.
3. **تحسين فرص التوظيف**: يمكن للتعليم التقني أن يحسن فرص التوظيف لدى الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث يعمل على تأهيل العمالة للعمل في المجالات التقنية المختلفة وتحسين جودة وفعالية العمل.

4. **تزويد الصناعات بالكوادر اللازمة**: يمكن للتعليم التقني تزويد الصناعات بالكوادر اللازمة لتلبية احتياجاتها، وذلك من خلال تدريب الطلاب على المهارات المطلوبة في هذه الصناعات.
5. **تطوير الابتكار والإبداع**: يمكن للتعليم التقني تطوير الابتكار والإبداع في الصناعات المختلفة، وذلك من خلال تدريب الطلاب على التقنيات والمهارات الحديثة والمتطورة.
6. **تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**: يمكن أن يساعد التعليم التقني على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم تأهيل رواد الأعمال لتطوير مشاريعهم وتحسين جودة وفعالية عملياتهم، وبالتالي يساهم التعليم التقني في تطوير الاقتصاد المحلي.
7. **المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية**: يمكن للتعليم التقني المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تدريب الطلاب على المهارات والمعارف اللازمة لتطوير الصناعات وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.
8. **تحسين جودة الحياة**: يمكن للتعليم التقني أن يحسن جودة الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث يعمل على تأهيل العمالة للعمل في المجالات التقنية والصناعية المختلفة وتحسين دخلهم ومستوى حياتهم.

وبشكل عام، يمكن القول إن التعليم التقني يلعب دورًا حيوي في تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف والخبرات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، ويعزز فرص العمل ويزيد من الدخل والنمو المهني. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتطلب التعليم التقني تحديث وتطوير البرامج والمناهج بشكل دوري ومواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وتوفير فرص التدريب العملي والتعليم المهني والتدريب المستمر والتوجيه المهني. وعلى المؤسسات التعليمية والحكومات وأصحاب العمل والمجتمع المحلي أن يعملوا معًا لتحقيق هذه الأهداف وتحسين جودة التعليم التقني وفاعليته في سوق العمل.

ثامناً: الشراكات المجتمعية

يجب أن تتعاون مؤسسات التعليم العالي مع الجهات الخارجية مثل الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال الاستدامة، والذي يساعد في تطوير حلول مستدامة ومنتجات جديدة وتحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
وتشمل الشراكات المجتمعية المستدامة العديد من المجالات، بما في ذلك (Tong, 2019, p144):

1. **توفير الموارد المالية**: يمكن للشراكات المجتمعية أن تساعد في توفير الموارد المالية اللازمة لتحسين جودة التعليم التقني، وذلك من خلال توفير التمويل والمنح والتبرعات والشراكات المالية الأخرى.
2. **توفير المعدات والموارد التعليمية**: يمكن للشراكات المجتمعية أن تساعد في توفير المعدات والموارد التعليمية اللازمة لتحسين جودة التعليم التقني، وذلك من خلال توفير المعدات والأجهزة والبرامج التعليمية الحديثة والموارد الأخرى.
3. **توفير الخبرات والمهارات**: يمكن للشراكات المجتمعية أن تساعد في توفير الخبرات والمهارات اللازمة لتحسين جودة التعليم التقني، وذلك من خلال توفير الخبراء والمدربين والمتطوعين والموارد الأخرى.
4. **تطوير برامج التعليم التقني**: يمكن للشراكات المجتمعية أن تساعد في تطوير برامج التعليم التقني وتحسين محتوى التعليم وطرق التدريس والتقييم، وذلك من خلال العمل المشترك بين المؤسسات التعليمية والشركات والمجتمع المدني وغيرها.
5. **تطوير البنية التحتية**: يمكن للشراكات المجتمعية أن تساعد في تطوير البنية التحتية اللازمة لتحسين جودة التعليم التقني، وذلك من خلال توفير البنية التحتية الحديثة والمرافق والمعدات والتقنيات اللازمة.
6. **تطوير المناهج الدراسية**: يمكن للمؤسسات التعليمية تطوير المناهج الدراسية بالتعاون مع المجتمع المحلي والشركات والحكومات، لتعزيز التعليم البيئي والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

7. **البحث والتطوير**: يمكن للمؤسسات التعليمية تنفيذ المشاريع البحثية والتطبيقية بالتعاون مع الشركات والحكومات والجهات المعنية الأخرى، لتطوير التقنيات والممارسات المستدامة وتحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
8. **التعاون في المبادرات المجتمعية**: يمكن للمؤسسات التعليمية التعاون مع المجتمع المحلي والجهات المعنية في تنفيذ المبادرات المجتمعية المستدامة، مثل مشاريع التنمية المحلية والحفاظ على الثروة الطبيعية والتوعية البيئية.
9. **تبادل الموارد والخبرات**: يمكن للمؤسسات التعليمية تبادل الموارد والخبرات مع المجتمع المحلي والشركات والحكومات وغيرها من الجهات المعنية، بهدف تحسين الأداء المستدام وتعزيز التعاون والتفاعل بين جميع الأطراف.

وبالتالي، فإن الشراكات المجتمعية تعتبر عاملاً أساسياً في دعم التعليم التقني وتحسين جودته، ويجب على الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني التعاون والتعاطف لتحقيق أهداف مشتركة في هذا المجال.

إجراءات الدراسة الميدانية

1. المنهج المستخدم:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة، ومن ثم وصفها وصفاً دقيقاً، التعبير عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً يبين خصائصها، ومن ثم تحديد العوامل والمسببات والمتغيرات المرتبطة بها ووضع الحلول والآليات المناسبة لها.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التقنية العليا بمدينة زليتن والبالغ عددهم (79) عضو هيئة تدريس. ونظراً لصغر حجم العينة؛ فقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لتكون عينة الدراسة (79) عضو هيئة تدريس من الجنسين (لذكور والإناث) موزعين على معهدين تقنيين يعملان بمدينة زليتن أحدهما: بالمعهد العالي للمهن الهندسية للتقنيات الهندسية وهو الأكبر والأقدم، والثاني المعهد العالي للعلوم والتقنية. ويبين الجدول رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي لمجتمع الدراسة.

جدول (1): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة

ت	الكلية	التكرار	النسبة
1	المعهد العالي للتقنيات الهندسية	55	70%
2	المعهد العالي للعلوم والتقنية	24	30%
	المجموع	79	100%

حيث تم توزيع الاستبيانات على عينة عشوائية قوامها (70). والجدول التالي رقم (1) يوضح توزيع عدد الاستبيانات الموزعة.

جدول (2): عدد الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة

	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات المستبعدة	عدد الاستبيانات المعتمدة
العدد	70	66	4	62
النسبة	%100	%97.14	%8.57	%88.57

يلاحظ من الجدول (1) أن عدد الاستبيانات الموزعة على أعضاء هيئة التدريس بلغ (70) استبيان، وتم استرداد (66) استبانة أي ما نسبته (97.14%) وعند الفحص والمراجعة وجد أن (4) استبانات غير

صالحة للتحليل وبالتالي تم استبعادها والتي شكلت ما نسبته (8.57%)، وبالتالي تم اعتماد (62) استبانة؛ أي ما نسبته 88.57% صالحة للتحليل وهي نسبة جيدة يمكن تعميمها على مجتمع الدارسة.

3. أسلوب وأداة جمع البيانات

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب المسح الميداني، والأداة لجمع البيانات؛ فالبرجوع إلى الأدبيات السابقة لمعرفة معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا يمكن الحكم بها على ضمان جودة برامجها؛ فقد تم تطوير استبانة تكونت من قسمين رئيسين، اشتمل القسم الأول منها على معلومات عامة عن المبحوثين من حيث الجنس، والدرجة العلمية، القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي في ليبيا، في حين ضم القسم الثاني على ثمانية معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية (الإدارة والتنظيم، الإمكانات والتجهيزات، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، المناهج والخطط الدراسية، البحث العلمي وتنمية المجتمع، البيئة الداعمة، سوق العمل، الشراكات المجتمعية)، والذي احتوت على (50) فقرة، علماً أن طريقة الإجابة على أداة الدراسة تركزت في الاختيار من سلم خماسي، على مقياس ليكرت (Likert Scale)، وذلك كما يأتي: منخفض جداً يتراوح متوسطها الحسابي(1 – 1.79)، منخفض (1.80 – 2.5)، متوسط (2.60 – 3.39)، مرتفع (3.40 – 4.19)، مرتفع جداً (4.80 – 5.00).

4. ثبات الاستبانة

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بمجالاتها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول رقم (3).

جدول (3): نتائج اختبار كرونباخ ألفا لحساب ثبات أداة الدراسة

ت	المعيار	عدد الفرات	قيمة ألفا
.1	الإدارة والتنظيم	6	0.824
.2	الإمكانات والتجهيزات	6	0.796
.3	النمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس	6	0.952
.4	المناهج والخطط الدراسية	7	0.781
.5	البحث العلمي وتنمية المجتمع	6	0.799
.6	البيئة الداعمة	6	0.804
.7	سوق العمل	7	0.907
.8	البيئة الشراكات المجتمعية	6	0.811
	مجموع الفقرات	**50**	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3) أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تراوحت بين (0.781 – 0.952).

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: الخصائص الديمغرافية

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

تبين نتائج تحليل البيانات في الشكل رقم (1) أن 69% من الذين شملهم الاستطلاع هم من فئة الذكور، في حين جاءت فئة الإناث بنسبة 31%، وهذا يدل على أن معظم الفئة التي شملها الاستطلاع من العنصر الرجالي.

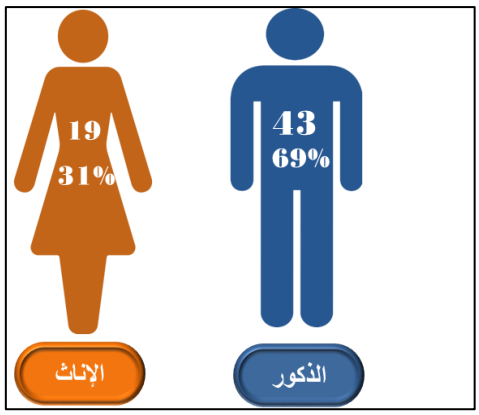

شكل (1): متغير الجنس

ثانياً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية.

يلاحظ من الشكل رقم (2) أن أكبر نسبة شملها الاستطلاع هي فئة الدرجة العلمية (محاضر) بنسبة تمثيل 52%، في حين جاءت نسبة فئة الدرجة العلمية (مساعد محاضر) في المرتبة الثانية بنسبة 24%، أما 13% من أفراد العينة هم فئة الدرجة العلمية (أستاذ مساعد)، وجاءت في المرتبة الرابعة فئة (أستاذ مشارك) بنسبة تمثيل 6%، وأقل نسبة شملها الاستطلاع كانت لصالح فئة الدرجة العلمية (أستاذ) بنسبة 5%.

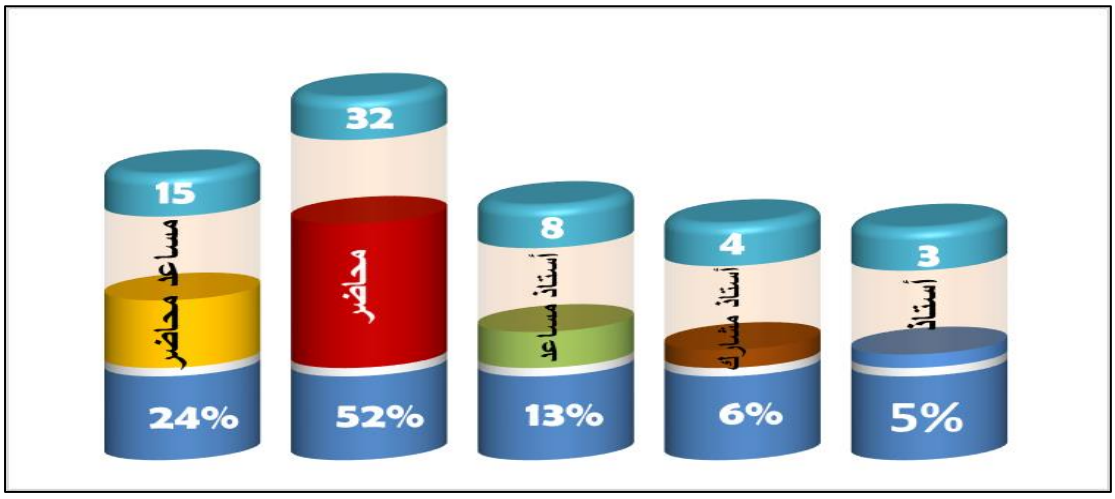

شكل (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

ثالثاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

ت	الخبرة	العدد	النسبة
.1	أقل من 5 سنوات	15	**24%**
.2	من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات	32	**52%**
.3	من 10 سنوات إلى أقل من 15سنوات	12	**19%**
.4	من 15 سنة فأكثر	3	**5%**
	الإجمالي	62	%100

يلاحظ من الجدول (4) أن أفراد العينة ممن تراوحت خبرتهم من (من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة تمثيل (52%)، يليها ممن تراوحت خبرتهم (أقل من 5 سنوات) بنسبة (24%)، وجاءت في المرتبة الثالثة لمن تراوحت خبرتهم (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (19%)، أما أقل نسبة فجاءت لمن كانت خبرتهم (من15 سنة فأكثر) بنسبة تمثيل (5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

3. القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي في ليبيا

جدول (5): درجة اطلاع المستجيب على انين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي في ليبيا

ت	القوانين واللوائح		درجة الاطلاع			المجموع
			جلّها	البعض منها	غير مطلع	
1	هل أنت مطلع على القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي في ليبيا؟	ك	12	44	6	62
		%	19%	71%	10%	100%
2	هل ترى أن مهامك في العمل واضحة?	ك	53	6	3	62
		%	85%	10%	5%	100%
3	هل القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي في ليبيا مطبقة داخل مؤسسات التعليم العالي التقني؟	ك	7	41	14	62
		%	11%	66%	23%	100%

يلاحظ من الجدول (5) أن بعض من أفراد العينة مطلعين على القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي في ليبيا بنسبة (71%)، وجل أفراد العينة الذين يرون أن مهامهم واضحة مثلت نسبة (19%) فقط، أما النسبة الباقية وهم نسبة (10%) غير مطلعين إطلاقاً على القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي في ليبيا مطبقة داخل مؤسسات التعليم العالي التقني.

نتائج الدراسة والمناقشة

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما هي المعايير التي يمكن الحكم بها على ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا؟؛ فبعد الاطلاع على الدراسات السابقة والتجارب الدولية في مجال التعليم التقني وقضايا الجودة في التعليم العالي؛ فقد تم استقراء ثمانية معايير لضمان جودة البرامج التعليمة والخدمة المقدمة من المعاهد التقنية العليا والتي تكونت من ثمانية معايير كالتالي: (الإدارة والتنظيم، الإمكانات والتجهيزات، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، المناهج والخطط الدراسية، البحث العلمي وتنمية المجتمع، البيئة الداعمة، سوق العمل، الشراكات المجتمعية)، والذي احتوت على (50) مؤشراً على النحو البين بالشكل رقم (3).

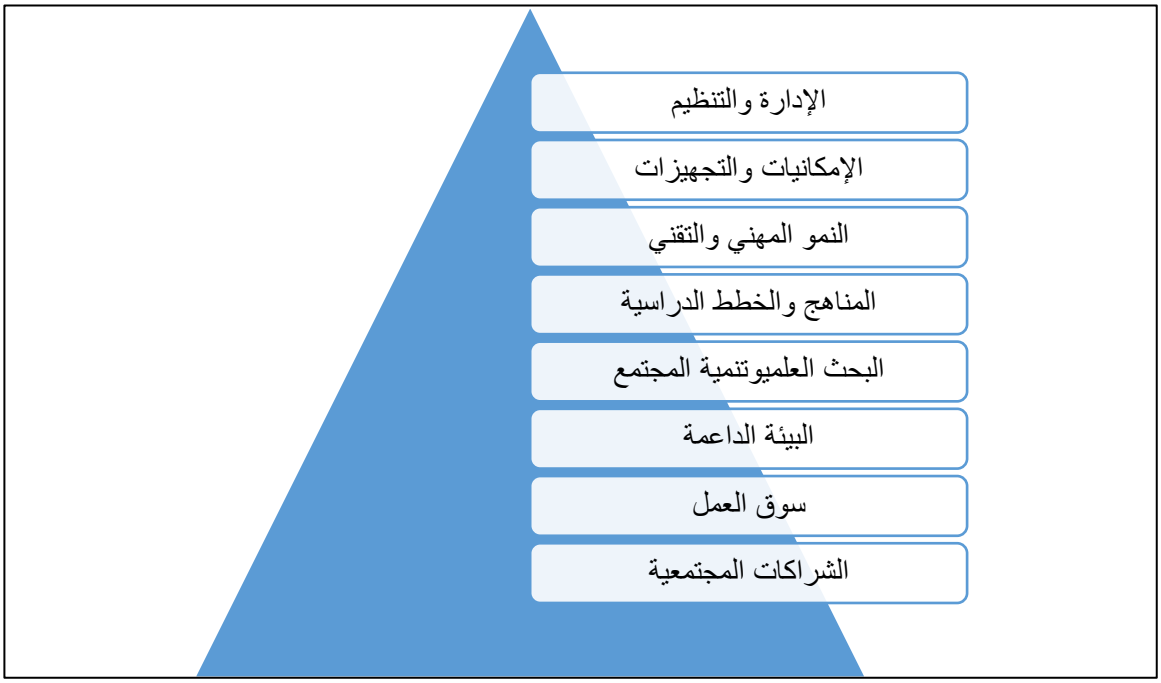

شكل (3): معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من المعاهد التقنية العليا

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما درجة تطبيق المعايير (الإدارة والتنظيم، الإمكانات والتجهيزات، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، المناهج والخطط الدراسية، البحث العلمي وتنمية المجتمع، البيئة الداعمة، سوق العمل، الشراكات المجتمعية) في المعاهد التقنية العلية بمدينة زليتن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ولإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من المعاهد التقنية العليا. والجدول رقم (6) يوضح ذلك:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) للمعيار ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
.1	الإدارة والتنظيم	2.66	0.641	متوسط	4
.2	الإمكانات والتجهيزات	2.71	0.975	متوسطة	3
.3	النمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس.	2.65	0.813	متوسطة	5
.4	المناهج والخطط الدراسية	3.13	0.438	متوسطة	1
.5	البحث العلمي وتنمية المجتمع	2.14	0.756	ضعيفة	8
.6	البيئة الداعمة	2.58	0.684	متوسطة	6
.7	سوق العمل	2.85	0.964	متوسطة	2
.8	الشراكات المجتمعية	2.34	0.647	ضعيفة	7
	المتوسط الحسابي العام	**2.63**		**متوسطة**	

يتضح من الجدول (6) أن إجابات المبحوثين تراوحت بين (ضعيفة – متوسطة)، وأن المتوسط الحسابي العام لدرجة تطبيق جميع المعايير قاطبة بلغت (2.63) وبدرجة تطبيق (متوسط) وجاءت الانحرافات المعيارية لجميع المعايير أقل من الواحد الصحيح ما يدل على تقارب الإجابات حول هذا المعيار. وجاء تراتيب فقرات المعايير على النحو الآتي: حصل المعيار(المناهج والخطط الدراسية) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.13) وبانحراف معياري (0.438) وبدرجة تطبيق (متوسط)، يليه في المرتبة الثانية المعيار (المناهج والخطط الدراسية) بمتوسط حسابي (2.85) وبانحراف معياري (0.964) وبدرجة تطبيق (متوسط)، وفي المرتبة الثالثة كانت لصالح المعيار (الإمكانات والتجهيزات) بمتوسط حسابي (2.71) وبانحراف معياري (0.975) وبدرجة تطبيق (متوسط)، أما المرتبة الرابعة فكانت للمعيار (الإدارة والتنظيم) بمتوسط حسابي (2.66) وبانحراف معياري (0.641)، وبدرجة تطبيق (متوسط)، وجاء المعيار (النمو المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.65) وبانحراف معياري (0.813) وبدرجة تطبيق (متوسط)، في حين جاء المعيار (البيئة الداعمة) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.58) وبانحراف معياري (0.684) وبدرجة تطبيق (متوسطة)، أما أقل تطبيق لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمات المقدمة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فجاءت لصالح المعيارين (الشراكات المجتمعية و البحث العلمي) و (تنمية المجتمع) بمتوسط حسابي (2.34) و (2.14) على التوالي وبانحراف معياري (0.647) و (0.756) لكل منهما على التوالي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما هي الأهمية النسبية لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

الشكل التالي رقم (3) يوضح الأهمية النسبية لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية المقدمة من قبل المعاهد التقنية العليا بمدينة زليتن.

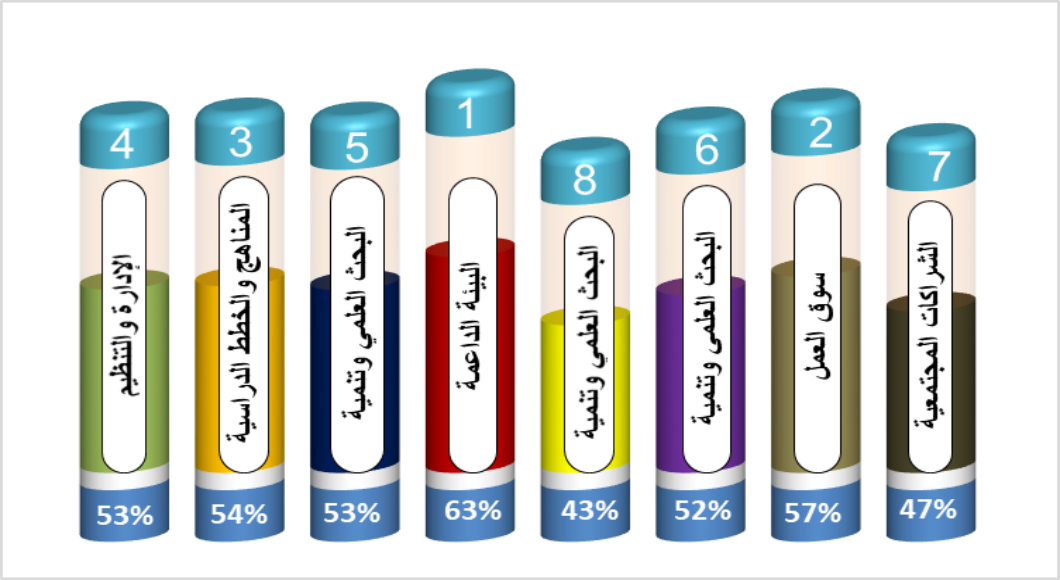

شكل (3): الأهمية النسبية لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية

الخاتمة:

تلعب المعاهد التقنية العليا دوراً استراتيجياً في تعزيز نظام الجودة؛ الأمر الذي يفرض على هذا النوع من التعليم التركيز والدعم البشري والمالي وذلك لدوره المهم في تزويد المجتمع بالطاقات البشرية المؤهلة تأهيلاً مهنياً وتقنياً عالياً في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والخدمية، ولضمان هذا الدور المهم

لابد من تطوير المعاهد التقنية العليا والنهوض بها من خلال خلق نظام تعليمي مستدام ذو كفاءة ونوعية وجودة عالية يعمل على تحسين القدرات البشرية لتواكب المستجدات العالمية وتلبي متطلبات الجودة.
وحتى تتمكن المعاهد التقنية العليا من وضع معايير واضحة المعالم تحقق استدامة للتعليم العالي المهني وربطها بسوق العمل الليبي العمل باستمرار على تطوير برامجها وتغيير واقعها الحالي للأفضل من خلال وضع معايير لضمان جودة برامجها التعليمية والخدمية.
وخلصت نتائج الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تم اقتراح ثمانية معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا تتمثل في (الإدارة والتنظيم، الإمكانات والتجهيزات، النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، المناهج والخطط الدراسية، البحث العلمي وتنمية المجتمع، البيئة الداعمة، سوق العمل، الشراكات المجتمعية).
- بلغت درجة تطبيق معايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية للمعاهد التقنية العليا بمدينة زليتن (53%).
- حصل معيار البيئة الداعمة أكبر المعايير تطبيقاً لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية بواقع (67%).
- حصل معيار البحث العلمي وتنمية المجتمع أقل المعايير تطبيقاً لمعايير ضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية بواقع (43%).
- كل المعايير جاءت بتقدير عام متوسط التطبيق عدا المعيارين الشراكات المجتمعية والبحث العلمي وتنمية المجتمع بدرجة تطبيق (47%) و (43%) على التوالي.
- كما إن العض من أفراد العينة مطلعين على القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا والأستاذ الأكاديمي بنسبة (71%).

التوصيات:

- نشر ثقافة الجودة وتبني تبني معايير لضمان جودة البرامج التعليمية والخدمية المقدمة من المعاهد العليا التقنية.
- تأهيل وتدريب الإداريين على استخدام الأساليب الإدارية التقنية الحديثة بالمعاهد التقنية العليا لتحسين أدائهم الوظيفي.
- يجب إعداد نظام حوافز ومكافآت يضمن تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالمعاهد التقنية العليا.
- يجب أن تكون البرامج التعليمية في المعاهد التقنية العليا محدثة ومتطورة، وتتضمن أحدث التقنيات والمهارات المطلوبة في سوق العمل. ويجب أن تتماشى هذه البرامج مع احتياجات الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد.
- يجب توفير الموارد والمعدات الحديثة والمتطورة التي تلبي احتياجات البرامج التعليمية في المعاهد التقنية العليا، وأن تكون هذه الموارد والمعدات في حالة جيدة ومناسبة للاستخدام في الفصول الدراسية والمختبرات.
- ضرورة أن تكون المعاهد التقنية العلي على اتصال وثيق مع الصناعة والمجتمع المحلي، وذلك لتحديث البرامج التعليمية وتوفير الفرص التدريبية وتحديد احتياجات سوق العمل.
- يجب أن تشجع المعاهد التقنية العليا الأبحاث والتطوير في مجالات التكنولوجيا والعلوم الهندسية والمجالات الأخرى ذات الصلة، وذلك لتطوير المعرفة والتكنولوجيا وتحسين جودة التعليم وتحديث البرامج التعليمية.
- ضرورة توفير الدعم المالي الكافي للمعاهد التقنية العليا، وذلك لتحسين البنية التحتية وتوفير الموارد والمعدات اللازمة، وتطوير البرامج التعليمية وتحسين جودة التدريس.
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركات والمنظمات والمجتمع المحلي لتحقيق الأهداف المستدامة.

قائمة المراجع:

1. العبادي، هاشم؛ والطائي، يوسف؛ والأسدي، أفنان (2019)، إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري، الطبعة الثانية، عمان: دار الوراق للنشر، الأردن.
2. العميان، موسى نصر (2019)، العمليات الإدارية في المؤسسات التعليمية، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، الأردن.
3. بن حكومة، مصطفى أحمد (2020)، مشروع تطوير كليات الهندسة بليبيا في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد [3]، المجلد [2].
4. بن حكومة، مصطفى أحمد والحسناوي، محمود أحمد (2022)، مؤشرات التنمية المستدامة في الكليات التقنية بليبيا: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات التقنية، المؤتمر الوطني الأول للجودة والتنمية المستدامة (CQSD - 2022) / طرابلس / ليبيا 12-13/ديسمبر/2022.
5. بن حكومة، مصطفى أحمد والحسناوي، محمود أحمد (2022)، مؤشرات التنمية المستدامة في الكليات التقنية بليبيا: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات التقنية، المؤتمر الوطني الأول للجودة والتنمية المستدامة (CQSD - 2022) / طرابلس / ليبيا 12-13/ديسمبر/2022.
6. كاثي، أ. تراور (2018)، سياسات تعيين أعضاء هيئة التدريس: الممارسات القياسية والإجراءات غير العادية، ترجمة يمن الأرمنازي، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة السعودية.
7. علي، عبد الله السيد (2019)، أهمية التعليم التقني في تطوير الموارد البشرية وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات، بيروت: مكتبة الفكر العربي للنشر.، لبنان.
8. راضي، العابدين اسماعيل، (2021)، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة وطرق التغلب عليها، المجلة العلمية للعلوم والتقنية، الكويت، المجلد [4]، العدد [6].
9. Aderson, J. Welly (2018), Accreditation Criteria and Procedures for Engineering Technology Programs.
10. Allan M. Hoffman, Randal W. Summers, (2018), Managing Colleges and Universities : Issues for Leadership, 3rd ed., Jhone Willey and sons, USA.
11. Allen, W. Patrich, (2020), Quality Assurance in American and British higher Education, A comparison Journal of New Direction for Institutional Research. No. 42.
12. Altbach, P. G. (2016). The role of research in higher education. In The Changing Academy–The Changing Academic Profession in International Comparative Perspective (pp. 119-136). Springer International Publishing.
13. Benny, S. Leonard (2021), Towards Sustainability of the University : A Proposed Model, Sustainability Development Journal, Vo/ 12, No.6, pp142-153.
14. Care, Esther, at.al. (2017), Skills for a Changing World,
15. Janice Tripney, et.al. (2017), The Impact of Technical and Vocational Education and Training on the Labor Market Outcomes of Young People in Low - and Middle-Income Countries, Cample Systematic Review, Vol, 6, Issue 4.
16. Naguyen, S. Allen, (2020). The Higher Technical Institutions as Potentiel Actors for Quality Assurance. Vol.19, 1014-1031.
17. Roger Brown (2021), Quality Assurance in Higher Education: The UK Experience Since 1992, Institute of Quality Planning, 3rd. ed., London, United Kingdom.
18. World Economic Forum (2013), Future of Jobs Report, CH-1223 Cologny/Geneva, Switzerland.
19. Tong. D. Endewel, (2019). Sustainable Universities: Engaging the Community in Sustainability, 4th ed., Warner Bros Global Publishing, Washington, USA, pp 262-263.